الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
15 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد محمد ..... (السودان)

المحتويات

البند ٣٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-57614 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٤ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيد زيمسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن على اللجنة أن تناقِش سُبُل الاستخدام الأمثل للموارد وأن تُجري تقييماً لعمليات حفظ السلام من منظور الأطراف المختلفة صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة وأمانتها العامة. ومن شأن إصلاح المنظمة لعمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني أن يعزِّز قدرات حفظ السلام. ومع ذلك لا يزال على إدارة الدعم الميداني أن تفي بالتزاماتها. ويدعو وفده إلى الأخذ بالمزيد من الشفافية وإجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء وخاصة مع البلدان المساهمة بقوات ومع مورِّدي اللوازم اللوجستية.

٢ - ومضى يقول إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من شأنه أن يتيح للمنظمة تقييم عملية الإصلاح وتحديد أفضل الممارسات في هذا الصدد. وتعكس هاتان البعثتان التزاماً من جانب الدول الأعضاء بفعالية المساهمة في بعثات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوب إدخالها على عمليات حفظ السلام، يرحِّب وفده بمشروع المبدأ المتعلق بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومبادئها وتوجيهاتها (مبدأ كابستون) الذي يتم تعميمه بواسطة إدارة عمليات حفظ السلام. إلا أن المشروع تشوبه سلبيات ويقتضي مزيداً من المناقشة بمشاركة من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة، وقد يحدد مشروع المبدأ المذكور الحاجة لتحسين الخبرات العسكرية في مجلس الأمن مما يمكن تحقيقه من خلال إعادة تنشيط لجنة الأركان العسكرية.

٣ - وأوضح أنه تمشياً مع تركيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أفريقيا، فقد أوفد الاتحاد الروسي عدداً متزايداً من حفظة السلام إلى المنطقة وقام بتدريب موظفي إنفاذ القوانين من البلدان الأفريقية. كما أن المعهد الوطني للتدريب المتقدّم لموظفي وزارة الداخلية قام بترتيب دورات منتظمة لمرشحي حفظ السلام من بلدان أفريقية. وفضلاً عن ذلك أوفدت وزارة الداخلية خبراء إلى مراكز التدريب على حفظ السلام في غانا وإيطاليا وقامت بتدريب حفظة السلام من صربيا وطاجيكستان.

٤ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بنواحي التوظيف يطلب وفده إيضاحاً بشأن السبب الذي جعل المرشَّحين الروس لوحدات الشرطة والعناصر المدنية في عمليات حفظ السلام لا يتلقون ردوداً على طلباتهم. ويشعر وفده بالقلق إزاء الافتقار إلى الشفافية في عمليات الاختيار التي كثيراً ما تتم دون الإعلان عن الشواغر.

٥ - وخلص إلى القول بأنه فيما يتعلق بدورة ٢٠٠٨ للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، يساور القلق وفده إزاء مشروع برنامج العمل الذي يشمل انقطاعاً لمدة أسبوع. ومن سُبُل تجنُّب الانقطاع ما يتمثل في توزيع مشروع التقرير مقدماً بحيث يتسنى للمجموعات الإقليمية أن تؤكد مواقفها قبل الافتتاح الرسمي للدورة.

٦ - **السيد دل روزاريو كابايوس** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن المجموعة ترحّب بإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام وبإنشاء إدارة الدعم الميداني، إلا أنها تلاحظ مع القلق بطء الخطى في الإصلاح وتطلب معلومات بشأن المرحلة التي بلغها.

٧ - ومضى يقول إنه من أجل حماية سمعة المنظمة وجميع موظفيها، تؤيد مجموعة ريو تماماً سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاعتداء والاستغلال الجنسيين وترحّب بتعيين السيد

خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا رئيساً للفريق العامل المخصص للمساعدة والدعم المقدَّمَين لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وترى المجموعة أنه بعد النظر من جانب الدول الأعضاء فإن بيان السياسات ومشروع الاستراتيجية (A/60/877) من شأنهما أن يشكلا أساساً فعَّالاً لتقديم المساعدة والدعم لهؤلاء الضحايا معربة عن الأمل في أن يتم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩١/٦١ في وقت مناسب بحيث يدعم عنصر المساءلة ويكفل تحقيق العدالة لجميع الأطراف ذات الصلة.

٨ - وذكر أن المجموعة تؤكد على أهمية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام كمنتدى للحوار وتنوه بفائدة موقعها على الشبكة العالمية في تقديم المعلومات والوثائق معربة كذلك عن الأمل في مواصلة اعتماد تقارير اللجنة في الوقت الملائم.

٩ - ثم أعرب عن ترحيب المجموعة بما تم من التمديد سنة واحدة لولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقال إن بلدان المنطقة أكدت من جديد دعمها للبعثة من خلال المساهمة في معظم القوات وأفراد الشرطة اللازمين لها وكذلك من خلال أشكال التعاون الأخرى. وقد قدّم المعهد الدولي للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة الذي يتخذ مقره في سانتو دومينغو المساعدة للبعثة في مجال إدارة الكوارث فضلاً عن خطة عمل للدول وللمنظمات غير الحكومية بشأن المرأة والسلام والأمن.

١٠ - وأوضح أنه برغم ما شهدته عمليات حفظ السلام من زيادة في العدد والتعقيد فمن المهم الاستمرار فيها حتى يمكن تحقيق أهدافها باعتبار أن أنشطة بناء السلام أمر لا غنى عنه لتجنُّب ضرورة تنفيذ المزيد من العمليات.

١١ - وفيما يتصل بوثائق حفظ السلام قال إن مجموعة ريو تؤكد من جديد ضرورة أن تعكس جميع الوثائق المصطلحات الموحّدة بحيث يتسنى تجنُّب حالات سوء الفهم، كما أن مشروع المبدأ المتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومبادئها وتوجيهاتها لا بد من إنجازه من خلال عملية تشاور تتم على الصعيد الحكومي الدولي.

١٢ - وفي ضوء التأخيرات المتواصلة في تنفيذ ردّ المبالغ إلى البلدان المساهمة بقوات أكد على أهمية معالجة هذه المسألة مضيفاً القول بأن المجموعة تولي أيضاً أهمية خاصة للتدريب وبناء القدرات وتحثّ دائرة التدريب والتقييم على مواصلة تنمية القدرات الوطنية والإقليمية في ميدان عمليات حفظ السلام.

١٣ - **السيدة العلوي** (المغرب): تكلمت باسم حركة عدم الانحياز فأكدت ضرورة أن تراعي عمليات حفظ السلام الغايات والمبادئ الواردة في الميثاق وأن تقبل بمعايير حفظ السلام بما في ذلك موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، إضافة إلى حيدة عمليات حفظ السلام التي ينبغي لها أن تظهر الاحترام لمبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي ووحدة الأراضي وعدم التدخّل. وفي ضوء حقيقة أن عمليات حفظ السلام قد زادت عدداً وتزداد تعقيداً، ترحّب حركة عدم الانحياز بالجهود التي يبذلها الأمين العام في إعادة تشكيل الإدارة. ومع ذلك فإن المسؤوليات والولايات الموكلة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لم يتم توضيحها بصورة جلية مما يؤكد أهمية أن تشارك الدول الأعضاء في وعي الدروس المستفادة خلال عملية الإصلاح.

١٤ - وفيما يتصل بمشروع مبدأ كابستون، قالت إن حركة عدم الانحياز تنظر إليه على أنه عمل يمضي قُدُماً ويستهدف طرح مبادئ توجيهية عملية في هذا المضمار. ولكن ينبغي أن تؤخَذ آراء الدول الأعضاء في الحسبان لدى إعداد تلك التوجيهيات مع مراعاة المبادئ التوجيهية المستقرة

في هذا المجال. وبصفة خاصة فإن الاستعاضة عن مفهوم ''عدم استخدام القوة باستثناء حالات الدفاع عن النفس'' محل ''ضبط النفس في استعمال القوة'' يمكن أن يُغيّر واحدة من القيم الأساسية في عمليات حفظ السلام، ذلك لأن السياق السياسي والطابع المتطوّر لحفظ السلام كان من شأنهما تسليط الضوء على مدى التعقيد المتعدد الأبعاد في هذا الصدد على نحو ما ينعكس في البعثتين الموفدتين إلى السودان وإلى تشاد.

١٥ - وأكدّت على ضرورة أن تظل اللجنة الخاصة هي المنتدى الوحيد بالأمم المتحدة لاستعراض عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها. وبالإضافة إلى ذلك فمن الضروري إشراك البلدان المساهمة بقوات في حوار أكثر فعالية مع مجلس الأمن والأمانة العامة. وفيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة المشتركة مع الاتحاد الأفريقي، في دارفور فإن عروض المشاركة من جانب البلدان الأفريقية، التي أيدها البلد المضيف، لا بد من أخذها في الاعتبار، فضلاً عن أهمية الحفاظ على الطابع الأفريقي للبعثة، وإن ظلت المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بيد الأمم المتحدة إذ لا بد للترتيبات الإقليمية أن تتم طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

١٦ - وفيما يتعلق بقضايا السلوك والانضباط تؤيد الدول أعضاء حركة عدم الانحياز سياسة عدم التسامح إطلاقاً في هذا المجال، وتطلب إلى الأمانة العامة تنقيح مذكرات التفاهم القائمة حالياً كيما تشمل توصيات اللجنة الخاصة المطروحة في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ومن شأن هذه التنقيحات أن تحول دون طرح تفسيرات مخالفة للولاية القضائية للدول الأعضاء ودور مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وينبغي أن يتم الانتهاء من وضع سياسة القدرات المعزّزة السريعة الانتشار من خلال عملية شاملة لمختلف الأطراف مع تجنُّب اتخاذ إجراءات مرحلية. ورغم أن الدول أعضاء حركة عدم الانحياز قدَّمت أكثر من ٨٠ في المائة من أفراد حفظ السلام، فما برح القلق يساورها إزاء عدم التوازن الحالي في التمثيل الجغرافي سواء في المقر أو الميدان بالنسبة إلى البلدان المساهمة بقوات غير الممثَّلة أو الممثَّلة بصورة منقوصة، فضلاً عن انشغالها بشأن عمليات التوظيف وهيكل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مؤكدة في هذا الصدد على الحاجة إلى تحديد المرشَّحين المناسبين من أجل معالجة هذه الاختلالات في التوازن.

١٧ - **السيد لوبو دي مسكيتا** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا. وفي معرض إشارته إلى الزيادة غير المسبوقة في بعثات حفظ السلام، لاحظ أنه فيما يتصل ببعثة الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، فإن عدد عمليات السلام زاد إلى ٢٠، كما أن عدد حفظة السلام من المتوقع أن يصل إلى ١٤٠ ٠٠٠. ومن الواضح أن الأمم المتحدة ما زالت تُعَدّ المنتدى الملائم للتصدي للتهديدات الدولية للسلم والأمن وأن بعثاتها ما زالت تُعَدّ من أكثر الأدوات فعالية وقيمة في هذا المجال.

١٨ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي ظل على مدار سنوات يضطلع بدور رئيسي في حفظ السلام والأمن العالميين وهو ينظر إلى مشاركته مع الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في علاقاته الدولية، كما أن التزامه إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤكده حقيقة مساهمته بأكثر من ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكثر من ١٣ في المائة من أفراد القوات. وارتأى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن قضايا

السلام والأمن عامل رئيسي في هذا المضمار على نحو ما حدث بالنسبة إلى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات والاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعمل المشترك من أجل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. أما الاتحاد الأوروبي فقد أسهم من خلال مرفقه المتعلق بالسلام الأفريقي بالمئات من ملايين اليورو لدعم عمليات السلام التي تقودها العناصر الأفريقية وفي تعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وفضلاً عن ذلك فقد اعتمدت الجماعة الأوروبية مؤخراً أداة للاستقرار من أجل دعم الأنشطة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال.

١٩ - وأردف قوله إن عمليات حفظ السلام وتكاليفها ما زالت بحاجة إلى قيادة أقوى من جانب الأمم المتحدة في منع نشوب الصراع. وينبغي تأكيد استجابة الأمم المتحدة الحديثة إزاء تهديدات الأمن العالمي من خلال عمليات حفظ السلام التي لابد وأن تمضي جنباً إلى جنب مع المساعدة في مجالات بناء السلام وتقديم المعونة الإنمائية وفي الحيلولة دون نشوب الصراعات.

٢٠ - وأكد على أن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة أمر له أهميته الفائقة لأن البعثات أصبحت أكثر خطراً ومن ثم ينبغي تزويدها بقدرات تتيح لها الإلمام بالأحوال السائدة، وبنظم الإنذار المبكّر فضلاً عن الحماية المادية لمجمعات هذه البعثات. وعلى الحكومات المضيفة أن تقدِّم إلى ساحة العدالة أولئك المسؤولين عن ارتكاب أعمال عنف ضد أفراد حفظ السلام. كما أن الخسائر في الأرواح بين صفوف البعثات غير الناجمة عن العنف تشكل بدورها مبعثاً على القلق ولا بد من توفير سُبُل التدريب الكافية لحفظة السلام وهو مجال يعكف فيه الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدة الفعَّالة للاتحاد الأفريقي وذلك أمر طبيعي بوصفه مفتاحاً أساسياً للحيلولة دون وقوع خسائر في الأرواح. ومن الأمور المفيدة للغاية توفير المعلومات بشأن المخاطر في مناطق البعثات. وأكد كذلك على ضرورة أن تتقاسم إدارة عمليات حفظ السلام مع الدول الأعضاء التقييمات التي تتم بشأن أخطار ما قبل نشر البعثات ابتداءً من مراحل التخطيط المبكرة للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك لا بد أن يزيد استعداد الدول بالتعهُّد بتقديم قوات إذا ما عرضت الأمانة العامة إمكانية القيام بزيارات مسبقة من أجل الاستطلاع.

٢١ - وتطرق إلى حالات سوء السلوك من جانب أفراد حفظ السلام وخاصة أولئك المتورطون في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقال إنها تؤثِّر بشدة على مصداقية الأمم المتحدة وتزيد من معاناة نفس السكان الذين من المفتَرَض أن تعمل البعثة على حمايتهم. وأكد على الدعم القوي من جانب الاتحاد الأوروبي لسياسة الأمين العام في عدم التسامح إطلاقاً في هذا المجال مطالباً بالمزيد من التأكيد على منع وقوع هذه الحالات ومن ذلك مثلاً إتاحة فرص الأنشطة الترفيهية لصالح حفظة السلام والموظفين العاملين في الميدان، وتنفيذ المشروع المنقَّح لمذكرة التفاهم النموذجية المعتمد مؤخراً بما احتواه من أحكام للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين بين صفوف القوات. كما أن الفريق العامل المخصص لا بد وأن يخرج باستراتيجية فعّالة لمساعدة المجني عليهم في دورته القادمة انطلاقاً من مشروع الأمين العام بشأن بيان السياسات للأمم المتحدة ومشروع استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة المتعلقة بتقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين على يد موظفي الأمم المتحدة أو الأفراد ذوي الصلة بها (A/60/877).

٢٢ - وعلى النحو المتفق عليه، أوضح أن المبدأ المستكمَل لحفظ السلام سوف يساعد البلدان المساهمة بقوات على تطوير سُبُل تثقيف وتدريب قواتها قبل إيفادها. وأعرب عن

تطلع الاتحاد الأوروبي إلى صدور وثيقة مبدأ كابستون وإصدار مجموعة كاملة من المنشورات ذات الصلة.

٢٣ - وذكر إن الاتحاد الأوروبي ينظر بقدر من التخوّف إلى الأسلوب الانتقائي المتّبع مؤخراً ليفضي إلى استبعاد بعض البلدان المساهمة بقوات، التي كانت على استعداد للتعهُّد بإيفاد قواتها ضمن عملية لحفظ السلام، موضحاً أن نهجاً من هذا القبيل من شأنه تقويض مصداقية المنظمة. وفضلاً عن ذلك فهو يرى أن الأمم المتحدة لديها أفضل إمكانية لتقرير ماهية القوات التي ينبغي إيفادها في بعثة ما، إضافة إلى تحديد المعايير المتباينة فيما يتصل بقوام البعثة وتدريب أو معدات قواتها مما يؤثِّر على قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها أو يعرِّض أفرادها المشاركين إلى المزيد من الخطر.

٢٤ - وطالب بالمزيد من المعلومات بشأن التقدُّم المحرز في إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام التي يوليها الاتحاد الأوروبي كل تأييد من بدايتها، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل أفرقة العمليات المتكاملة بوصفها أداة رئيسية في هذا الخصوص. وينبغي شَغل وظائف كبار الموظفين على نحو أسرع إلا لو كانت حالات التأخير تخدم بالفعل عملية إعادة التشكيل. وأوضح أن الإصلاح المقتَرح لقطاع الأمن والاختصاص الجديد المتعلق بسيادة القانون المزمع اسناده للأمانة العامة أمور تبدو مشجِّعة في هذا المجال، كما أن إعادة تشكيل مكتب الشؤون العسكرية يمكن لها أن تستخلص دروساً من واقع تجربة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والخلية العسكرية الاستراتيجية التابعة لها.

٢٥ - وخلص إلى القول بأن من شأن تحسين الاتصال بين الأمانة العامة والدول الأعضاء أن يجتذب المزيد من الدعم بصورة أكثر فعالية وخاصة إذا ما تم منهجياً توفير المعلومات. بشأن تنفيذ القدرات المعزَّزة من أجل الانتشار السريع وعملية التخطيط المتكاملة للبعثات.

٢٦ - **السيدة غراهام** (نيوزيلندا): تكلمت كذلك باسم أستراليا وكندا مؤكدة على أهمية عمليات حفظ السلام في مؤازرة الدول ذات الكيان الهش والمساعدة على استعادة مستوى من الحياة الطبيعية للبشر ممن تضرروا بشدة من جرّاء الصراعات. وقالت إن الزيادة في حفظ السلام تَرتَّب عليها عبء ليس له مثيل على كاهل الأمانة العامة والدول الأعضاء على السواء، كما أن إعادة تشكيل قدرات المقر من خلال دعم عمليات إعادة التنسيق والتكامل فيما بينها بما يتسق مع أولويات ٢٠١٠ في عمليات السلام سوف تستغرق وقتاً طويلاً رغم ضرورتها من أجل سلامة وكفاءة أداء تلك العمليات. كما أن التقدُّم بشأن أفرقة العمليات المتكاملة وأسلوب التخطيط المتكامل للبعثات أمور تتسم بأهمية خاصة ويأتي التدعيم المقترح لقدرات الوساطة وحل الصراعات في إدارة الشؤون السياسية أمراً مشجعاً ولكن لابد من بذل كل ما يمكن لتجنُّب الازدواجية من حيث الموظفين والمهام المضطَلَع بها، مع إنشاء هيكل تنظيمي قادر على التنسيق بين جميع الإدارات المشاركة في العمليات الميدانية. ولأغراض المناقشة تتسم بأهمية الكيفية التي يتسنى بها للأمم المتحدة أن تهيِّء أفضل سُبل القيادة الموحّدة التي يدعمها التحليل والتخطيط في المجال الاستراتيجي.

٢٧ - وأكّدت كذلك على أن حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع لا بد وأن تشمل معالجة الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية والمعونة الإنمائية والمساعدة الإنسانية. وقالت إن كلاً من أستراليا وكندا ونيوزيلندا تتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه منظومة الأمم المتحدة قادرة على إدارة أمر الانتقال السلس من حالة منع الصراع إلى حالة بناء السلام، وأنها تود أن تشهد تقدماً يتم في عدد من عناصر إعادة التشكيل لأن العجز عن الاستجابة السريعة في هذا المضمار يظل عقبة كأداء تواجه عمليات حفظ السلام. وينبغي توافر سُبُل المشاركة البنَّاءة من جانب جميع البلدان المساهمة بقوات

بما يكفل تقدُّم السياسة المتعلقة بتعزيز القدرة على الانتشار السريع، فضلاً عن أن إصلاح الموارد البشرية، كما يُطبَّق على حالات حفظ السلام، من شأنه الاحتفاظ بالخبرات وتيسير الحراك بين المقر والميدان وفيما بين البعثات ذاتها مع توفير إمكانات التدريب المطلوبة على جميع المستويات وعلى صعيد سلك الموظفين الميدانيين المدنيين إضافة إلى تهيئة ظروف منصفة لصالح الموظفين العاملين في أشد البيئات قسوة والعمل بصورة عامة على كفالة قدرة لحفظ السلام تتمتع بإمكانية الانتشار السريع وبتوافر عنصر مدني مستدام.

٢٨ - وأعربت عن الأسف إزاء حالات التأخير المخيِّبة للآمال في توظيف قدرة شرطة دائمة، وأكدت على ضرورة شغل الوظائف البالغ عددها ٢ ٥٠٠ وظيفة في أسرع وقت ممكن، وأشارت إلى حالات التراخي التي انتابت إنشاء القدرة المقترحة لأفراد الأركان العسكريين رغم كونها عنصراً مساهماً آخر في انطلاقة البعثات.

٢٩ - وأكّدت كذلك على ضرورة إصلاح قطاع الأمن في تناسق مع الحكومات المضيفة مع ضرورة أن يتم بصورة متسقة إدراج بناء القدرات وآليات الرقابة المدنية ضمن الولايات المتكاملة المسندة للبعثات.

٣٠ - وأوضحت أن المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية ومن جرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أمور جوهرية مما يدعو إلى الترحيب بما قام به الأمين العام من تعيين مستشار خاص في هذا المجال.

٣١ - وذكرت أن وضع مشروع مبدأ كابستون بواسطة الإدارة جاء بدوره ليشكّل واحداً من نجاحات العام الماضي إذ أنه يهيئ إطاراً مهماً لكي يتسنى فهم الأسلوب الذي تتبعه الإدارة في تسيير عمليات السلام، وقالت إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا سوف تساعد على تطوير الوثائق التي من شأنها تكميل المذهب المذكور.

٣٢ - وتطرقت إلى مشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام فقالت إنها تلطّخ نزاهة الأمم المتحدة وخاصة عندما تتواصل مثل هذه الحوادث فيما يفلت مرتكبوها من العقاب. ومع ذلك فقد أضافت قولها إن إدماج أحكام السلوك والانضباط ضمن مذكرة التفاهم النموذجية من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من شأنه أن يساعد على كفالة عنصر المساءلة، كما ينبغي أن تركّز الأمانة العامة على برامج التدريب ومبادرات الترفيه عن أفراد حفظ السلام، على أن يتوازى ذلك مع نظر اللجنة السادسة في قضية المساءلة الجنائية التي يتحملها موظفو الأمم المتحدة وخبراؤها العاملون في البعثات. وحثت جميع الدول الأعضاء على مؤازرة اعتماد الجمعية العامة الاستراتيجية المقترحة لمساعدة الضحايا مشيدة في هذا المجال بما تم بذله مؤخراً من جهود لزيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام سواء في الميدان أو في المقر.

٣٣ - وخلصت إلى التأكيد على ضرورة أن يكفل كل من الأمين العام والأمانة العامة سُبُل القيادة الحازمة، مع طرح مبادئ واضحة وعملية إضافة إلى مستوى رفيع من الدعم المتناسق جنباً إلى جنب مع التسيير الآمن والفعَّال لعمليات حفظ السلام.

٣٤ - **السيد على** (السودان): قال إن الصراعات الداخلية والدولية زادت من الطلب على أنشطة حفظ السلام ومن ثم على الدور العسكري الذي تضطلع به الأمم المتحدة التي ينبغي لها أن ترصد المزيد من الموارد لصالح الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، وأن تستثمر الثقة الجماهيرية في الأمم المتحدة بحيث تدعم مفاهيم الحوار وتعزِّز حل المشاكل من خلال التفاوض وتنشر ثقافة السلام. كما ينبغي لها أن

تسوق إلى ساحة العدالة هؤلاء الذين يسببون التوترات وينشرون العنف. ويلزم التصدي للأسباب الجذرية مع توجيه المزيد من الموارد إلى مشاريع التنمية ومكافحة الفقر والمرض ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥ - وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي تم في إطاره إنشاء عملية الأمم المتحدة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور مؤكداً من جديد على أن حكومته سوف تولي تعاونها كاملاً للأطراف المعنية بما يكفل نجاح العملية بعد أن قدمت لها بالفعل دعماً لوجستياً كبيراً وغيره من صنوف الدعم، كما أنها تنوّه بأهمية الالتزام الكامل بصلاحيات العملية وفي مقدمتها أن تكون أفريقية بالكامل.

٣٦ - وشدَّد على ضرورة التركيز على توقيع اتفاق سلام شامل في مفاوضات دارفور للسلام مع بعض الفصائل المسلّحة التي يتم استضافتها حالياً من جانب الجماهيرية العربية الليبية في سرت، موضحاً أن بعض الفصائل لم تحضر مع ذلك هذه المفاوضات بل فضلت أن تقف ضد الرغبة الدولية والإقليمية والمحلية لإقرار السلام ووضع حد للقتل وهو ثمن يدفعه الأفراد العاديون بل أنها تفيد مادياً من الصراع. وأشار إلى ضرورة أن تدين الأمم المتحدة بقوة هذه الأطراف وأن تعاقِب هذا السلوك الذي يعوق جهود السلام.

٣٧ - وأوضح أن بلده يعمل جاهداً على استعادة حالة السلام والتنمية وأن اتفاق السلام الشامل أنهى ٢٠ عاماً من الحرب كما دخل حيِّز التنفيذ اتفاق السلام في شرقي السودان وأن حكومته شاركت في المفاوضات الراهنة في سرت بنيّة حسنة معلنة وقفاً من جانبها لإطلاق النار. وبالأمس أصدرت الجامعة العربية توصيات بشأن المساعدة الإنسانية المقدّمة إلى دارفور مما أفضى إلى دعم سخي. ثم أعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وكذلك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في دارفور فضلاً عن تقدير الشراكة الفريدة التي تنطوي عليها العملية الهجين التي ستصبح نموذجاً للتعاون الإقليمي بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأثنى على التركيز المزدوج من جانب الأمم المتحدة والأسرة الدولية على التنمية وإعادة التعمير على النحو المؤكّد في قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

٣٨ - وأكّد كذلك على ضرورة أن يتواصل تركيز مبدأ كابستون على الجوانب التقنية والعملية من عمليات حفظ السلام مع تجنُّب التعاطي مع قضايا غير واضحة أو مسائل سياسية متنازع عليها. ولا ينبغي للتوسّع والتزايد في تعقيد عمليات السلام أن ينال من الأسباب الكامنة وراء نجاحها التاريخي الذي يرجع إلى المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة مما صان سمعتها ومصداقيتها وحيْدتها. كما ينبغي احترام المبادئ المُعرب عنها في الميثاق فيما يتصل بالسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣٩ - ثم أوضح أن وفده يرى أن إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام لا بد وأن تتجاوز عناصر الفعالية والشفافية والتشاور مع الدول المعنية إلى حيث تأكيد احترام مواطنيها لصرامة العمليات المحاسبية وعدم التسامح إزاء سوء الإدارة أو الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين على نحو ما اتصل كذلك بقوات الأمم المتحدة في جنوب السودان. ولا بد أن تكفل أيضاً عدالة التوزيع الجغرافي للوظائف مع خفض النفقات وإدراج استراتيجية انسحاب واضحة في تخطيط البعثة. ثم أعرب عن الأمل في أن تلتزم المنظمات الإنسانية غير الحكومية بمدونة لقواعد السلوك تقضي باستبعاد التدخل في الشؤون الداخلية للدول مما يهدد وحدتها واستقرارها. وفي هذا السياق ينبغي أن يدين المجتمع الدولي التصرفات والسلوكيات الشائنة التي تقوم بها المنظمة الفرنسية غير

الحكومية التي تورطت في الاتجار بالأطفال ونقلهم قسراً من دارفور.

٤٠ - وخلص إلى الإعراب عن تقدير وفده للجهود الفائقة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار العالميين مع تقديم تعازيه لأسر وأصدقاء الجنود الذين لقوا مصرعهم من نيجيريا والسنغال وبوركينا فاسو وبوروندي في هجوم المتمردين في حسكانيتا معرباً عن رفضه القاطع وإدانته لأي مواقف عدائية ضد حفظة السلام وعن رغبته في سيادة السلام بالنسبة للجميع.

٤١ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على مدار السنوات الخمسين الماضية، استطاعت إدارة عمليات حفظ السلام أن تتخطى كثيراً من التحديات، وأن تؤكد ذاتها بوصفها الهيئة الرئيسية المتعددة الأطراف لحفظ السلم والأمن الدوليين. كما اضطلعت بدور حيوي في تخفيف حدة التوتر والمساهمة في حل الصراعات وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبرغم أن عمليات حفظ السلام قد باتت أكثر تعقيداً في السنوات الأخيرة إلا أنها أثبتت فعاليتها في أداء مهامها المتنوعة ما بين مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار إلى مواجهة التحدي الهائل الذي يتمثل في الإدارة الإقليمية كما أنها دللت على قدرتها في التعامل مع التهديدات التي تحدق بالسلم والأمن العالميين.

٤٢ - وأكد على ضرورة النظر إلى عمليات حفظ السلام بوصفها تدبيراً مرحلياً يحول دون تدهور الصراعات، مع حلها وإرساء أساس سليم للتحوّل نحو بناء السلام، معرباً عن أهمية التصدي بصورة جدية للأسباب الكامنة وراء الصراعات فضلاً عن التنسيق مع اللجان الاقتصادية والاجتماعية ومع البلدان المانحة.

٤٣ - وأعرب عن تقدير بلده للتضحيات التي يجود بها القادة والأفراد ووحدات العمليات في كل أنحاء العالم ولا سيما في الشرق الأوسط. وتطرق بصفة خاصة إلى مصرع المراقبين الدوليين الأربعة العاملين مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦ عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية موقع الأمم المتحدة في الخيام في هجوم كان واضحاً أنه متعمّد شنَّته على موقع للمراقبة. وقال إن الهجوم الذي تعرضت له الوحدة الأسبانية في قوة الأمم المتحدة المذكورة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأسفر عن وفاة ستة جنود لا بد من أن يظل في الذاكرة بدوره كما تجدر الإشادة أيضاً بالذين يتولون إزالة الألغام في جنوب لبنان والذين لقوا مصرعهم في سياق هذه العملية.

٤٤ - وقال إن علاقات بلده مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك علاقات ممتازة وأن عمليات حفظ السلام ظلت منتظمة في الشرق الأوسط على مدار عقود. وفي حالة هيئة المراقبة المذكورة فما برحت عاملة لأكثر من نصف قرن وإن ظل السلام في المنطقة بعيد المنال فما زالت إسرائيل سادرة في تحدِّي قرارات الشرعية الدولية وقيامها بتصعيد التوتر الإقليمي وموقفها العدائي من جيرانها واحتلالها أراضيهم.

٤٥ - وأعرب عن تأكيد وفده من جديد التزامه بمبادئ وتوجيهات عمليات حفظ السلام والانتشار السريع والتوظيف وسداد المتأخرات. كما أن وفده يؤكد على ضرورة التزام عمليات حفظ السلام بالولايات الموكلة إليها واحترامها المبادئ الأساسية للميثاق مما يجعل من موافقة البلدان المضيفة أمراً لازماً لنشر عمليات حفظ السلام. وأشار إلى الحاجة للتكليف بولايات تتسم بالمصداقية والوضوح والطابع العملي ويتم تخطيطها من خلال إطار مؤسسي وتشريعي غير انتقائي ولا تُطبِّق المعايير المزدوجة بل تحافظ على مصداقية ونزاهة الأمم المتحدة مضيفاً أن مسؤولية تمويل عمليات حفظ السلام تظل مسئولية يتحملها

المعتدي بما يتسق مع المبادئ المُعرب عنها في قرار الأمم المتحدة ١٨٧٤ (دأ-٤).

٤٦ - كما أعرب عن استعداد وفده للمشاركة في أي مداولات تتم بشأن القضايا المهمة التي أثارها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام مؤكداً على الحاجة لدعم تدابير الأمن وإجراءاته في مكاتب بعثات الأمم المتحدة من أجل حماية الموظفين، فضلاً عن الحاجة إلى قيام شراكة أصيلة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات فيما يتصل بتخطيط البعثات والتحضير لها وتنظيمها معرباً كذلك عن ثقة وفده بأن توصيات وكيل الأمين العام سوف تلقى اهتماماً جاداً ومتعمّقاً من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٤٧ - **السيد برة** (الجزائر): لاحظ أنه فيما تسعى المنظمة لمنع واحتواء التوترات العالمية الشاملة، إلا أنه ينبغي لها أن تعمل باستمرار على تحسين وتحديث القدرات والمبادئ والقواعد المتصلة بالاشتباك في مجال بعثاتها لحفظ السلام، التي يتوقف نجاحها إلى حدٍ كبير على أن توكَل إليها ولايات واضحة. وأثنى على إدارة عمليات حفظ السلام لأنها تعيد تشكيل هيكلها عملاً بجدول أعمال ٢٠١٠ لعمليات حفظ السلام فضلاً عن تدارسها السُبل الكفيلة بجعل عمليات حفظ السلام أكثر انسجاماً وكفاءة. وأوضح أن تلك مهمة معقّدة نظراً للتطور والتعقيد المتواصلين لهذه البعثات بما يتطلب نهجاً مرناً وجهوداً متناسقة من جانب جميع الأطراف المعنية.

٤٨ - وأعرب عن أمل الجزائر في أن يتم في القريب العاجل إنجاز مشروع مبدأ كابستون بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء وخاصة البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتم حالياً وضع مشروع الوثيقة فهي تمس جوانب داخلة في نطاق الاختصاص الحصري للدول. وعلى سبيل المثال فإن التفسير الواسع الذي تطرحه للمبادئ الثلاثة الأساسية لجهود حفظ السلام بالأمم المتحدة، وهي الموافقة والحيدة وعدم استعمال القوة إلا في مجال الدفاع عن النفس والاقتران بينها وبين مفاهيم جديدة مثل المصداقية والملكية الوطنية، تزيد من معناها، ولكنها تضفي عليها كذلك طابعاً سياسياً قد لا يحظى بالموافقة من جميع الدول الأعضاء.

٤٩ - وخلص إلى القول بأن المشاورات الواسعة التي يقوم بها الفريق العامل المخصص المعني بالمساعدة والدعم المقدَّم لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين أمور مشجّعة لأن من شأنها أن تخلص إلى استراتيجية وأن تستعيد جزءاً من الثقة في الأمم المتحدة بعد أن تبددت بسبب التصرفات الشائنة التي اقترفها بعض من لا يراعون المسؤولية في بعثاتها. ولا بد من أن يعمل الجميع على تعريف المفاهيم والمسؤوليات ذات الصلة مع كفالة تقديم المساعدات الكافية للمجني عليهم أخذاً في الاعتبار التحقيق الذي يتم بالتوازي بشأن المسؤولية الجنائية لموظفي وخبراء الأمم المتحدة العاملين في البعثات بما يكفل اتباع نهج مشترك في توقيع الجزاءات بحق المعتدين.

٥٠ - **السيدة هرنانديز توليدانو** (كوبا): قالت إن عمليات حفظ السلام نمت لتصبح أكبر بند وحيد في ميزانية المنظمة فيما يزداد باستمرار سمة تعدّد أبعادها وتعقيدها. وعلى ذلك يؤيد وفدها ما تم مؤخراً من إنشاء إدارة للدعم الميداني أملاً في أن يفضي ذلك إلى مزيد من الكفاءة في عمليات حفظ السلام وخاصة بالنسبة إلى القيادة سواء على مستوى الميدان أو المقر. إلا أنها أكدت من جديد أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي المحفل الرسمي الوحيد لنظر مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها.

٥١ - ونبهت إلى ضرورة التصدي للأسباب الكامنة وراء نشوب الصراعات، وعملت على التذكير بأن عمليات حفظ السلام لا تشكِّل سوى تدبير مرحلي يهدف إلى توفير بيئة

آمنة لتنفيذ خطة طويلة الأجل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة اللازمة لإنهاء حلقة مفرغة من نشوب صراع جديد ومن ثم عمليات حفظ سلام جديدة. وشددت على أن المبادئ التي تهيئ إطاراً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لابد من احترامها. وفي هذا السياق أعربت عن القلق لأن وثيقة مشروع مبدأ كابستون لم تعكس بما فيه الكفاية المبادئ المكرّسة في الميثاق بما في ذلك السيادة وعدم التدخل وموافقة الأطراف وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، مؤكدة كذلك على ضرورة أن توكل إلى عمليات حفظ السلام ولايات واضحة وأهداف جلية، وأن تُزَوّد بالموارد الكافية بما يكفل تحقيق النجاح. ومع الاعتراف بالدور المفيد الذي يمكن أن تضطلع به الترتيبات الإقليمية قالت إن هذه الترتيبات لا ينبغي أن تحل محل الأمم المتحدة ولا بد من احترام المبادئ الواردة في الفصل الثامن من الميثاق.

٥٢ - وأكّدت أيضاً على ضرورة التوسّع في التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، ومعظمها من البلدان النامية، بغية تزويد البلدان المساهمة بقوات بما يكفل مزيداً من مساهمتها في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار المتصل بعمليات حفظ السلام. وقالت إن التوظيف في الميدان والمقر لا بد وأن يحترم مبدأ التوزيع الجغرافي مع توفير المزيد من الشفافية في التعيين بالوظائف العليا بغية تحقيق توازن ملائم بين البلدان النامية والمتقدمة النمو.

٥٣ - وأعربت عن تأييد وفدها لسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام معرباً عن تطلعه إلى تنقيح مذكرات التفاهم بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة خلال الدورة الحالية استناداً إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن معايير سلوك الأفراد الذين تساهم بهم الدول الأعضاء، كما رحّبت بالجهود الرامية إلى وضع استراتيجية لحماية ضحايا الاعتداء الجنسي.

٥٤ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): قالت إن عمليات حفظ السلام أصبحت بصورة متزايدة متعددة الأبعاد بحيث لم تعد تقتصر على مجرد رصد أو إنفاذ السلام بل تعدت إلى مسؤوليات من قبيل حماية المدنيين، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتنظيم الانتخابات والإصلاحات القضائية والأمنية. كما أن حفظ السلام وبناء السلام أصبحا متداخلين ويعزِّز كل منهما الآخر بغية إقرار سلم دائم.

٥٥ - وقالت إن الدور الفعَّال الذي يضطلع به وفدها في حفظ السلام بدأ في الثمانينيات حيث ساهم بلدها بأكثر من ٧٠ ٠٠٠ جندي ويساهم حالياً بـ ١٠ ٠٠٠ من حفظة السلام الذين يتم توزيعهم في ١٢ عملية، كما أن ما يبلغ ٨١ من حفظة السلام من بنغلاديش لقوا حتفهم وهم يؤدون واجبهم فضلاً عمّا عرضته بنغلاديش بالفعل من المساهمة في بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشتركة في دارفور.

٥٦ - وأعربت عن ترحيبها بإضفاء الطابع المؤسسي على بناء السلام في ضوء إنشاء لجنة بناء السلام، وقالت إن في قيام مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني ما يجعلها تأمل في إضفاء دينامية جديدة على عمليات حفظ السلام معربة في الوقت نفسه عن الانشغال لأنه رغم تقديم أكثر من ١٠ في المائة من حفظة السلام خلال السنوات الإثنتي عشرة الماضية فإن بنغلاديش ما زالت تعاني من قصور في تمثيلها بالمقر وخاصة على مستوى الوظائف العليا، ولا بد من التصدي لهذه المسألة مع التأكيد على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الكاملة من جانب البلدان المساهمة بقوات في كل مرحلة من

مراحل اتخاذ القرار والتخطيط لحفظ السلام. وأعادت إلى الأذهان قرار الجمعية العامة ٦١/٢٧٩ الذي يطلب إلى الأمين العام ضمان التمثيل المناسب للبلدان المساهمة بقوات في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٥٧ - وأخيراً، أعربت عن خيبة أملها لأن سمعة ومنجزات عمليات حفظ السلام شوّهتها في بعض الأحيان ادّعاءات بوقوع عمليات اعتداء وإساءة تصرف من جانب حفظة السلام أنفسهم فضلاً عن الفساد في مجال المشتروات سواء بالميدان أو المقر. وذكرت أن مثل هذه التصرفات غير اللائقة لا بد من التعامل معها بحزم وبروح من عدم التسامح إطلاقا بما يحفظ الثقة في عمليات حفظ السلام.

٥٨ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن مشاركة وفده في بعثات حفظ السلام هي أبلغ دليل ملموس على التزامه إزاء الدور التعددي والفريد الذي تقوم به الأمم المتحدة للتصدي لتحديات السلام والأمن العالميين. ولقد كانت باكستان من أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام، بل كانت أكبر مساهم منذ عام ٢٠٠٣ حيث قدَّمت أكثر من ١٠ ٦٠٠ من الأفراد الموزَّعين حالياً وهي كذلك تعد في طليعة من قدموا مراقبي الشرطة والمراقبين العسكريين. وقد شرعت مؤخراً في إيفاد نساء ضمن قوات حفظ السلام. واتساقاً مع سياستها في دعم أفريقيا والصداقة معها، ذكر أن ٩٥ في المائة من حفظة السلام التابعين لها موزَّعون حالياً في بعثات في أفريقيا.

٥٩ - ومضى يقول إن الطلب المتزايد على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إنما يأتي شاهداً على تزايد ثقة المجتمع الدولي في المنظمة التي يتعين عليها مع ذلك أن تقوم بإصلاح مجال حفظ السلام بما يتكيف مع التحديات الجديدة ويكفل استمرار النجاح من خلال تحسين سُبُل إدارة عمليات حفظ السلام. وفيما تم تحقيق ذلك منذ صدور تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ (تقرير الإبراهيمي) إلا أن الأمر ما زال ينتظر إنجاز المزيد. وأوضح أن الأمر سيقتضي جهوداً متواصلة وموارد إضافية ومزيداً من الإرادة السياسية من أجل نجاح حفظ السلام، في الأجل الطويل، مع ضرورة توافر رؤية مشتركة لحفظ السلام، محذراً في الوقت نفسه من الخلط بين بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبين أنماط أخرى من العمليات التي تقودها هيئات بخلاف الأمم المتحدة، ومن ذلك مثلاً بعثات إنفاذ السلام التي ينبغي تجنُّبها حتى إذا ما كان مأذوناً بها من جانب مجلس الأمن وبما يحفظ حيدة ومشروعية المنظمة.

٦٠ - وأوضح أنه برغم الطابع المتغيِّر للصراعات، وما يتوازى مع ذلك من تطوّر في حفظ السلام إلا أنه ليس من المقبول عدم الاهتداء بالمبادئ الأساسية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء وهي: الحيدة وموافقة الأطراف وعدم استعمال القوة إلا مع ضرورات الدفاع عن النفس مؤكداً بالتالي على أن وثيقة مبدأ كابستون ينبغي ألاّ تتسم بالطابع السياسي بل تركِّز على جوانب العمليات والمقتضيات العملية وأن تتجنّب المسائل الخلافية التي لا تحوز توافقاً في الرأي بين صفوف الدول الأعضاء.

٦١ - وتطرّق إلى التخطيط للبعثات فقال إنه ينبغي أن يشمل تغطية جميع المراحل ابتداءً من حفظ السلام وحتى بناء السلام بعد انتهاء الصراع بمزيد من التأكيد على منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والتصدي للأسباب الكامنة وراء المنازعات بما يكفل سلماً دائماً. وأوضح أن منع نشوب الصراعات أمر تكاليفه أقل بكثير من إدارة الصراعات نفسها، وبالتالي فلأن معظم الصراعات تقع في العالم النامي ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التنمية بوصفها وسيلة من وسائل الحيلولة دون نشوب الصراع.

٦٢ - وذكر إن مجلس الأمن تعامل بصورة متزايدة مع الصراعات التي تنشب داخل الدول وأفضى ذلك إلى آثار حميدة ولا سيما في أفريقيا ولكنه أكد على ضرورة أن تحترم مثل هذه الإجراءات السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وطبقاً للميثاق لا بد أن يبذل المجلس مزيداً من الجهود لتعزيز الحلول الدائمة للصراعات التي تنشب فيما بين الدول وتعرِّض بالتالي السلام والأمن الدوليين للخطر حيث أن سجل المجلس ما برح أقل إنجازاً. وقد تم قطع أشواط واسعة في تعزيز النُهج الشاملة إزاء معالجة الصراعات داخل الدول وخاصة في إطار البعثات المتكاملة وإن كان الأمر بحاجة إلى مزيد من التجانس بين آليات حفظ السلام وبناء السلام وخاصة لجنة بناء السلام حيث يقتضي الأمر المزيد من جهود منع نشوب الصراعات وحلها.

٦٣ - وأكّد على ضرورة أن تبدي البلدان المتقدمة مزيداً من الإرادة السياسية للمساهمة بالأفراد لصالح تدريب البعثات وبناء قدراتها على أساس من أولوية أعلى، مع ضرورة إجراء استعراض استراتيجي للقدرة على الاضطلاع بالأنشطة الأساسية في مجال حفظ السلام، موضحاً أن مسألة أمن وسلامة حفظة السلام لها أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان المساهمة بقوات، مع ضرورة العمل المنهجي على تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في هذا المضمار.

٦٤ - واستطرد يقول إن المشاكل المرتبطة بالبعثة المشتركة في دارفور تشكل مثلاً على عدم التواصل بين أهداف مجلس الأمن وبين الحقائق القائمة على الأرض محذراً من السماح للاعتبارات السياسية بأن تؤدي إلى تآكل مصداقية الأمم المتحدة، وداعياً في الوقت نفسه إلى توفير المزيد من القدرات في مجال العمليات وخاصة القدرات المعزَّزة من أجل الانتشار السريع ثم معرباً عن الأمل في إجراء مناقشة شاملة وشفَّافة لهذه المسألة في إطار الفريق العامل.

٦٥ - وشدد على ضرورة أن يشمل إصلاح حفظ السلام جميع الأطراف صاحبة المصلحة وخاصة البلدان المساهمة بقوات في جميع المراحل وعند المستويات الأعلى، سواء في الميدان أو المقر. وأعرب عن تأييده للرأي القائل بضرورة أن يترأس إدارة الدعم الميداني مرشّح من البلدان النامية معرباً عن القلق مع ذلك، لأنه وعلى نحو ما تنبأ به وفده، جاء إنشاء تلك الإدارة ليؤثّر على عنصري الاتساق والسيطرة لأنه رتَّب عبئاً متزايداً على عاتق البلدان المساهمة بقوات حيث واجهتها الحاجة إلى التنسيق مع إدارتين ومن ثم أعرب عن تطلعه إلى استعراض منتصف المدة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٦٦ - وشدد على ضرورة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة فضلاً عن الترتيبات الإقليمية مع ضرورة الإفادة الكاملة من المزايا النسبية للترتيبات الإقليمية. وعلى الأمم المتحدة أن تتمسك بالمسؤولية الأساسية التي تضطلع بها إزاء السلم والأمن الدوليين مع ضرورة أن تواصل المنظمة تولي زمام القيادة والسيطرة على جميع بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك النوعية الجديدة من البعثات على نحو ما هو قائم حالياً في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا بد من مراعاة عدم التفرقة في تكافؤ المعاملة بين البعثات فضلاً عن ضرورة أن تكون البعثات المشتركة هي الاستثناء لا القاعدة. وينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تتدارس بإمعان مسألة البعثات المشتركة وكذلك وثيقة مبدأ كابستون.

٦٧ - وخلص إلى القول بأنه فيما يتم البتّ في السياسات بالمقر فإن نجاح البعثات إنما يتوقف على حفظة السلام العاملين على الأرض. ثم أعرب عن تقديره لما يتمتعون به من إجادة مهنية ومن تفانٍ في أداء واجباتهم مذكِّرا بأن المهمة الأساسية للمنظمة إنما تتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين

ومؤكداً على الحاجة لتعزيز هذا الهدف من خلال إجراءات متعددة الأطراف تتم وفق الميثاق وتتجاوز الإجراءات المتخذة من جانب واحد التي يمكن أن تؤدي إلى انحسار السلام والأمن بدلاً من أن تعمل على دعمهما.

٦٨ - **السيد مونغكالاتون** (تايلند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة المغرب فيما يتعلق بتوضيح موقف حركة عدم الانحياز بشأن مسألة عمليات حفظ السلام وإن كان يرغب في تسليط الضوء على بعض القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى تايلند.

٦٩ - وأوضح أنه فيما يؤكد على أهمية حفظ السلام وعلى الحاجة إلى عمليات حفظ السلام كي تظل آلية مهمة لدرجة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى الأمم المتحدة وكذلك إلى سائر المنظمات الدولية فيما يتصل بتعزيز السلم والأمن الدوليين، إلا أن الزيادة الراهنة في الطلب من المنظمة على أنشطة حفظ السلام، فضلاً عن تعقيد هذه العملية ونشوء مهام جديدة بالنسبة إلى الوحدات العسكرية، أمور تقتضي بذل قصارى الجهود بما يكفل تنفيذها طبقاً للمبادئ الأساسية لحفظ السلام على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

٧٠ - وطبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦١ بشأن تعزيز قدرة المنظمة في عمليات حفظ السلام فمن المهم تقييم التقدُّم المحرز في عملية إعادة التنظيم. ويتطلب قرار إعادة التنظيم المزيد من التحسين بما يكفل إجراء مشاورات دورية منتظمة فيما بين جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، ومع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وينبغي أن تستند إصلاحات حفظ السلام إلى الشفافية والتجانس والتنسيق ووحدة القيادة ويتساوى مع ذلك في الأهمية توظيف الخبراء المناسبين من ذوي المهارات عند المستويات الأعلى من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، على أن يتم ذلك على أساس من التوزيع الجغرافي و/أو الإقليمي المنصف. وحث في هذا الصدد الأمم المتحدة على العمل بصورة بنّاءة من أجل إشراك الدول الأعضاء في تناول هذه المسألة.

٧١ - وأعرب عن ترحيب تايلند بمفهوم البعثة المتكاملة بما من شأنه أن يغطي الجوانب المتعددة الوجوه حالياً لعمليات حفظ السلام وبناء السلام، ومن ذلك مثلاً قضايا الأمن والاقتصاد وحقوق الإنسان والتنمية كما أنها ترى أن زيادة مشاركة البلدان النامية أمر يمثّل عنصراً رئيسياً في هذا الصدد.

٧٢ - وأعرب عن تسليم وفده كاملاً بالأهمية الفائقة للتدريب في مجال حفظ السلام، وقال إن الحكومة التايلندية بدأت تدريب أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في إطار خطة وطنية للعمل بشأن دعم قدرتها الأفريقية في مجال حفظ السلام وتم تدريب ما يصل إلى ١ ٠٠٠ جندي لصالح عمليات حفظ السلام التي ستقوم بها الأمم المتحدة مستقبلاً ولا سيما في أفريقيا.

٧٣ - ونوّه بأهمية الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية وبالدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي عندما اضطلعت بحفظ السلام في العالم، وذكر أن هذه التطورات المشجعة وما في حكمها أثبتت أن كثيراً من البلدان، وخاصة بلدان أفريقيا، يتزايد لديها الاستعداد والقدرة على تولي عمليات حفظ السلام ضمن أقاليمها برغم الافتقار على الموارد.

٧٤ - واختتم بقوله إن إنشاء عملية حفظ السلام المعقّدة والفريدة في دارفور أثبتت مع ذلك أن الترتيبات الإقليمية بحاجة إلى تقويتها وحسن تنسيقها فضلاً عن أنها تقتضي توثيق التعاون مع الأمم المتحدة. وأكد من جديد أيضاً الموقف الدائم لحركة عدم الانحياز الذي يقضي بأن تضطلع

الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأن دورها الأساسي ينبغي الحفاظ عليه في إطار الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام مشيراً إلى أن تايلند سوف تواصل المشاركة الفعَّالة في مناقشة الترتيبات الإقليمية وصولاً إلى اتباع طرائق وآليات أقوى وأنجع في مجال حفظ السلام.

٧٥ - **السيدة جول** (النرويج): أعربت عن تطلعها إلى أن توافَى بآخر التطورات بالنسبة لإعادة تنظيم الأمانة العامة مؤكدة على أهمية تعيين رئيس إدارة الدعم الميداني بأسرع وقت ممكن وموضحة أن الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام، أدى إلى تصاعد الضغوط على الدول الأعضاء من أجل تقديم الأفراد الأكفاء والوحدات المدرَّبة مع تأكيد الحاجة إلى تحسين عمليات التخطيط والإدارة التشغيلية.

٧٦ - وقالت إن الأمم المتحدة لا تستطيع بمفردها حالياً أن تواجه التحديات الجسيمة الراهنة في مجال السلام والأمن. ولكن النرويج ما زالت عند التزاماتها تجاه أفريقيا والأمم المتحدة في هذا المضمار. وأثنت على الاتحاد الأفريقي بالنسبة لجهوده في تطوير قدرته في مجال حفظ السلام مع العمل في الوقت نفسه على الاضطلاع بمسؤولياته التي تشتد إليها الحاجة في مجال العمليات في دارفور والصومال، ووعدت بأن تواصل النرويج مساعدة الاتحاد الأفريقي في تطوير البُعد المدني من القوة الاحتياطية الأفريقية من خلال برنامجها الذي يحمل عنوان ''التدريب من أجل السلام'' وهو برنامج نرويجي راسخ لبناء القدرات المدنية في أفريقيا. وأوضحت أن أشد الاحتياجات الماسة فيما يتعلق بالعمليات الجديدة في أفريقيا يتمثل في الطلب الهائل على جميع فئات الموظفين. وإذا لم يتم الحفاظ على معايير الأمم المتحدة التي تقضي بإيجاد الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة فإن ذلك من شأنه تقويض مصداقية المنظمة.

٧٧ - وأعربت عن اعتراف النرويج بأن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لابد وأن تتسم بطابع أفريقي غالب وإن كان من اللازم في الوقت نفسه أن تشارك فيها دول غير أفريقية سواء لكي تعكس الولاية العالمية للأمم المتحدة أو لكي توفِّر عناصر القدرة الرئيسية للقوة وأبدت استعداد للمساهمة في إيفاد وحدة هندسة نوردية مشتركة إلى دارفور تمهّد الطريق لنشر العملية الرئيسية كما أنها ستساعد في تدريب ضباط الشرطة الأفريقيين من أجل بعثة دارفور المذكورة أعلاه.

٧٨ - وأوضحت أن تلبية توقعات شعب دارفور سوف تمثل تحدياً رئيسياً للبعثة، ومن المهم إشراك السكان المدنيين في حوار بشأن ولاية البعثة في مرحلة مبكرة بما يؤدي للحيلولة دون إثارة آمال غير واقعية وبما يعزز الشعور بالملكية المحلية. وقالت إن هذا النوع من الملكية الذي يشترك فيه الرجال والنساء يمثل جزءاً رئيسياً من استراتيجية الإنجاز بالنسبة للعملية. وأعربت عن ترحيب النرويج باستراتيجية الاتصالات التي تم تطويرها من أجل محادثات السلام في دارفور لإشراك المجتمع المدني والقادة المحليين والجماعات العربية.

٧٩ - وذكرت أن النرويج استضافت مؤخراً مؤتمراً رفيع المستوى بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام المتعددة الأبعاد والمتكاملة العناصر، معربة عن الأمل بأن تؤدي التوصيات الواردة في تقرير المشروع النهائي إلى المزيد من إصلاح برنامج العمل وأن تساعد على كفالة استجابة أكثر تناسقاً من جانب الأمم المتحدة في الميدان. وأوضحت أن النرويج تؤيد توثيق العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفيما بينها منبهة على ضرورة أن يحل محل العادات القديمة والحمائية المؤسسية اتباع نهج يتسم بالشفافية والمرونة.

٨٠ - وفيما يتصل بأفغانستان دعت إلى دور معزَّز للأمم المتحدة في تنسيق الجهود المبذولة على الأرض وفيما بين العواصم.

٨١ - ثم أعربت عن ترحيب النرويج باستعداد الاتحاد الأوروبي أن يقدّم عنصراً عسكرياً لدعم عمليات الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وبغير ذلك لن تستطيع المنظمة أن تضطلع بولايتها.

٨٢ - وفي ضوء تزايد استخدام العنف الجنسي سلاحاً للحرب قالت إن من الأهمية بمكان أن يمتثل موظفو بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لسياسة الأمم المتحدة بشأن عدم التسامح إطلاقاً. وحثت الدول الأعضاء كي تساعد على إنجاز استراتيجية شاملة لمساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة معربة عن الأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق بواسطة الفريق العامل المخصص في شهر كانون الأول/ديسمبر. وقالت إن ثمة عاملاً مهماً في سياسة عدم التسامح إطلاقاً يتمثل في كفالة ظروف عمل جيدة بالنسبة للموظفين العاملين في الميدان ولا بد من مواصلة عمليات التدريب وإذكاء الوعي. وعلى الدول الأعضاء أن تكفل ألاّ تمضي الجرائم التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة بغير عقاب كما ينبغي مواصلة عمليات تعزيز الوعي فيما يتصل بالقضايا الجنسانية.

٨٣ - وأكّدت كذلك على أن الأمر يدعو للمزيد من التدريب في مجال الاستخبارات مما يمثّل عنصراً هاماً في حماية الموظفين وفي تنفيذ ولايات البعثات. وأعربت عن تقدير النرويج للتقدُّم المحرز حتى الآن في هذا الصدد، وقالت إنها، شأنها شأن البلدان النوردية الأخرى تشارك حالياً في مناقشات مع إدارة عمليات حفظ السلام بشأن وضع برامج التدريب للموظفين العاملين في مهام يمثُّل فيها الاستخبارات عنصراً استراتيجياً.

٨٤ - ثم أعربت عن تطلع النرويج إلى الصيغة النهائية من مذهب كابستون وقالت إن الوقت قد حان لصيغة مستكملة من عملية إنشاء القوة، وأن النرويج تقترح إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتناول هذه المسألة.

٨٥ - وخلصت إلى التأكيد من جديد على دعم النرويج القوي للأمم المتحدة وجهودها في مجال حفظ السلام كما أثنت على جميع الموظفين الذين قدموا أقصى التضحيات من أجل إحلال السلام.

٨٦ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت إن البرازيل تعتز بمساهمتها في بعثات حفظ السلام وأعربت عن تقديرها لجميع حفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام.

٨٧ - وأكدت على أن بعثات حفظ السلام لا بد أن تزوَّد بالموارد الكافية سواء في المقر أو في الميدان، كما ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على تعريف الولايات التي تهدف إلى مجابهة التحديات الماثلة على الأرض فضلاً عما تتحمله الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من مسؤولية تكفل نجاح بعثات حفظ السلام. وأعربت عن الأمل في أن تفضي إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني إلى أمانة عامة أقوى وأكفأ وأكثر استجابة إزاء احتياجات بعثات حفظ السلام مع التأكيد على أهمية توصيات اللجنة الخاصة. وقالت إن الدروس المستفادة لا بد من أخذها في الاعتبار ولكن الخصائص الفريدة لكل بعثة ينبغي كذلك وضعها في الحسبان. كما أن مبادئ موافقة الأطراف والاقتصار في استعمال القوة على الدفاع عن النفس والحيدة، لابد من

احترامها، على أن يتم بواسطة الدول الأعضاء إضفاء أي تغيير رئيسي على النهج المتبع إزاء حفظ السلام.

٨٨ - وأوضحت أن بعثات حفظ السلام الحالية تضطلع بولايات واسعة باطراد بحيث تشمل أموراً تتجاوز الاعتبارات العسكرية، ويمكن لهذه البعثات أن تدعم الأنشطة المتعلقة بالتنمية وأن تعمل على خلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي وبذلك ينبغي النظر إلى حفظ السلام وبناء السلام على أنهما أمران يعزِّز كل منهما الآخر.

٨٩ - وفي سياق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ذكرت أن البرازيل ورفيقاتها من بلدان أمريكا اللاتينية لديها مهام محدَّدة تتعلق بالتنمية، ومن ذلك مثلاً مشاريع الأثر السريع التي تزوّد السكان بعوائد السلام وتعزّز النيّة الحسنة. وأوضحت أنه قد تحقق نجاح ملحوظ أيضاً في محاربة العصابات الإجرامية ولكن هذا النجاح لا بد من تدعيمه من خلال بناء المؤسسات وتحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن الاستقرار في الأجل الطويل يقتضي مصالحة سياسية وأمناً وتنمية. ثم أعربت عن الترحيب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في هذا الشأن. وبالإضافة إلى المساهمة بالقوات بما في ذلك قائد القوة والشرطة قالت إن حكومتها لديها عدة مشاريع للتعاون في هايتي. وحثت البلدان المانحة على تكميل أعمال البعثة المذكورة منبهة إلى أن اتباع نهج شامل هو السبيل الوحيد الذي يكفل تحقيق النجاح.

٩٠ - **السيدة شاندزه** (جورجيا): قالت إن وفدها يؤيد كاملاً إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لأن هذا من شأنه أن يساهم بمزيد من الفعالية في عملية حفظ السلام. وذكرت أن حفظ السلام يشكّل بدوره واحداً من أعظم الأنشطة عندما يتم تنفيذه بصورة محايدة ومهنية، لكن لا يمكن للأسف أن يصدق الشيء نفسه على ما يسمى بعملية حفظ السلام في أبخازيا، جورجيا في رابطة الدول المستقلة.

٩١ - وأوضحت أنه على مدار ١٤ سنة ما برح بلدها يشهد نتائج عملية حفظ سلام تفتقر إلى الكفاءة والفعالية، فحفظة السلام الذين تم نشرهم في منطقة الصراع عُهِد إليهم بمهمة المحافظة على وقف إطلاق النار وفصل القوات، كما أنهم يضطلعون بولاية تقضي بخلق الظروف التي تهيئ العودة الآمنة لنصف مليون من اللاجئين الذين تعرضوا للتطهير العرقي من إقليم أبخازيا. وخلال هذا الوقت تدهورت الحالة في واقع الأمر. ودللت على ذلك بما سردته من وقوع حادثة في اليوم السابق قامت فيها وحدة روسية لحفظ السلام بمهاجمة واحتجاز موظفين من جورجيا يحرسون مخيّماً شبابياً للسلام في أراضي جورجيا ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد تدخل الشرطة الجورجية.

٩٢ - وذكرت أن الهجوم الذي تم بغير مبرر جاء انتهاكاً مباشراً لولاية رابطة الدول المستقلة، وأن الحادثة كانت آخر الحلقات ضمن سلسلة من أعمال زعزعة الاستقرار من الجانب الروسي تهدف إلى تقويض عملية السلام في أبخازيا، وأنها جاءت في أعقاب حادثة وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٧ أطلقت فيها نفَّاثة مقاتلة روسية قذيفة مضادة للرادار على الأراضي الجورجية، فضلاً عن حادثة في أيلول/سبتمبر تعرضت فيها وحدات الشرطة الجورجية للهجوم من جانب المخرِّبين الأبخاز الانفصاليين المسلحين الذين كانوا بقيادة أعضاء سابقين في قوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة. وأعربت عن إدانة وفدها بقوة لهذه الأعمال العشوائية ذات النزعة المغامرة التي يرتكبها حفظة السلام الروس التابعون لرابطة الدول المستقلة وحثت الجانب الروسي على أن يتوقف فوراً عن تلك الأعمال الرعناء التي تؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة.

٩٣ - وأكدت أن جورجيا ذكرت مراراً وتكراراً أن نشر قوات لحفظ السلام تضم أفراداً عسكريين من البلد المجاور الذي يقدِّم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري إلى النظام الانفصالي أمر غير منطقي وشرير وخلافي، وأن توزيع قوات حفظ السلام لا يمكن أن يتم إلا عندما يُكفَل بصورة لا تدعو مطلقا لأي شك عنصر الحيدة من جانب ذلك البلد المجاور.

٩٤ - وأعربت عن الأسف لأن عملية السلام التي قصدت إلى حل الصراع في أبخازيا لم تسفر عن محصّلة ملموسة، كما أن الحالة الراهنة على الأرض تتعرض للتدهور إذ أن صيغ التفاوض وحفظ السلام العقيمة والمتحيِّزة تسهم مباشرة في الزحف إلى ضم أراضٍ جورجية.

٩٥ - وفي معرض التسليم بأن من حق كل بلد أن يضع سياسته الخاصة بشأن تشكيل القوات لاحظت اتجاهاً ينطوي على الاستفزاز يتمثّل في أن مسؤولي الدفاع الروس يُدخلون وحدات من شيشينيا ضمن قوات حفظ السلام في أبخازيا، جورجيا. وفي ضوء تاريخ الصراع فإن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تقصد إلى نشر بذور عدم الثقة في علاقات معقّدة ومتعددة الأعراق بالمنطقة. وهذا الجو من عدم الثقة يتعمق في ضوء التسليم بأن الصيغة القائمة لعمليات حفظ السلام لم تعد كافية لتسهيل المصالحة الحقيقية. ولأن معظم السكان الذين يعيشون في أبخازيا تم بالفعل منحهم الجنسية الروسية، فمن الواضح أن قوة حفظ السلام لم تعد تشكيلاً دوليا غير متحيّز يضطلع بالمسؤوليات المنصوص عليها في ولايته بقدر ما أصبحت قوة تعمل بصورة مصطنعة على إبعاد الجانبين كل منهما عن الآخر وهذا يلقى بدوره ظلالاً من الشك على فعالية عملية حفظ السلام التي يتم الاضطلاع بها تحت إشراف الأمم المتحدة.

٩٦ - وأعربت عن قناعة وفدها بأن الأمم المتحدة تمتلك القدرة على تحويل عملية السلام إلى طور جديد يتاح فيه إحراز تقدم حقيقي، وقالت إن حل الصراع بصورة فعّالة في أبخازيا يقتضي إضفاء تغييرات على الصيغة الراهنة لحفظ السلام فضلاً عن الحاجة لبدء عملية دولية لحفظ السلام تتسم أساساً بالجدة.

٩٧ - **السيدة أيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن كازاخستان تدعم بحزم أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وجهودها في تعزيز قدرتها في هذا المجال، كما يعتقد وفدها بقوة بأن عمليات حفظ السلام الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة ما زالت أنجع أداة لمنع وقوع الأزمات ولتسويتها وكفالة الاستقرار على الصُعُد العالمية والإقليمية. ومع تزايد الطلب على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كل عام، وفضلاً عن زيادة تعقيدها، تنشأ بوضوح حاجة حتمية لمزيد من دعم سلطة الأمم المتحدة وزيادة مسؤولية مجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

٩٨ - وأوضحت أن كازاخستان تؤيد بقوة برنامج الإصلاح الذي يحمل عنوان ''عمليات السلام ٢٠١٠'' وجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز فعالية الأمانة العامة للأمم المتحدة وتحسين عمليات حفظ السلام، كما تشارك تماماً الرأي الذي يقول بأن قدرة حفظ السلام لا بد من زيادة تحسينها بحيث تستند بدقة إلى ميثاق الأمم المتحدة مع الترحيب بمشروع مبدأ كابستون الذي يقدم التوجيه بشأن أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٩٩ - ونوَّهت مع الارتياح بالزيادة في عدد المشاركين في نظام الترتيبات الاحتياطية الذي يشمل حالياً كازاخستان كما أعربت عن تأييد وفدها للتدابير المقترحة للانتشار السريع وللعمليات الميدانية الأخرى.

١٠٠ - كما أعربت عن تأييد وفدها للجهود المبذولة من أجل توثيق الشراكات القائمة بين منظومة الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية القائمة وسائر المنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا السياق أعربت عن الأمل في اعتماد مفهوم متجانس لهذه الشراكات التي ينبغي أن تتم بمشاركة من جانب لجنة بناء السلام وبما من شأنه تيسير الجهود الرامية إلى وضع نظام متناسق للشراكة. وأكدت أهمية إقرار تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية التي تتمتع بالقدرة الحقيقية على الحيلولة دون نشوب الصراعات وعلى حفظ السلام وإنشاء مراكز إقليمية لتدريب حفظة السلام. وفي هذا الصدد تشجع كازاخستان إدارة عمليات حفظ السلام على وضع استراتيجيات عملية ومتسقة للعمليات وعلى التخطيط المُبكر للبعثات المتكاملة في تعاون وثيق مع سائر العناصر الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما تؤيد كازاخستان المقترحات التي تقضي بمزيد من تحسين كفاءة نظام تدريب حفظة السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال تدريب موحَّد ومشاركة في أساليب حفظ السلام المتعددة الجنسيات والمتعددة الأبعاد.

١٠١ - ونوهت مع الارتياح بالفهم المتزايد للدور الحيوي للمرأة في صنع السلام وحفظ السلام وقالت إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن يمثل معلماً أساسياً في هذا المضمار.

١٠٢ - وخلصت إلى الإعراب عن تأييد وفدها للتوصيات والنتائج الواردة في تقرير الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام معربة عن الأمل في طرح هذه التوصيات في تلك التقارير أو خلال المناقشة العامة بشأن هذا البند مما يساعد على تحسين كفاءة عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

١٠٣ - **السيد زايمسكي** (الاتحاد الروسي): تكلم في ممارسة حق الرد فقال إن وفده إضطر إلى طلب الكلمة عدة مرات بعد البيانات التي أُدلي بها من جانب جورجيا بشأن مسألة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا وقال إن اللجنة الرابعة من المفترض فيها أن تناقش المسائل الأساسية لحفظ السلام، لا أن تعرض إلى الادعاءات والمزاعم الخاصة فضلاً عن أن هذه المزاعم تأتي جميعاً بغير دليل على الإطلاق. وأوضح أن الرجوع ببساطة لنص قرار مجلس الأمن ١٧٨١ (٢٠٠٧)، وهو أحدث القرارات الصادرة بشأن المسألة، أمر كاف لفهم طبيعة المسألة. وهذا القرار يشير بوضوح إلى عدم تنفيذ جورجيا الاتفاقات السابقة كما أن جورجيا تعوق، من خلال تصرفاتها، تنفيذ الولاية على النحو الذي قضى به مجلس الأمن مما يهدد سلامة حفظة السلام، وهي لا تفعل شيئاً لتنفيذ تدابير بناء الثقة. وخلص إلى القول بأن هذا هو السبب الحقيقي لعدم إحراز تقدُّم في تسوية جورجيا - أبخازيا مما لا يشكل بحال من الأحوال خطأً من جانب حفظة السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.